ترجمة بين التسمية وانما جعلت التسمية بدلا كل لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال منه الى التنبيه عليه لخفاء بخلاف الاشتمال من بدل البعض فانه ظاهر جدا ومن ثم لم يشترط في بدل الاشتمال الظرفي الذي لا يشترط خصوص ذلك بدل الاشتمال الذي لا يكفي بدليل متعلق فيه سرحان طرفي للاشتمال مشواه اجمالا ومتعلقا حيثيالة اي من حيث نسبة الفعل اليه لا متصله السيد ناقلا عنه البرد لانه حيث ذاته فانه ذات زيد لا متعاقه الثوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل واسطة في اشعار المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل الى نفس ذلك المتبوع وكتب ايضا قوله اجمالا احترازا من التفصيل نحو قتل الامير سياسة زيد العدو عمدا فانه من المعلوم عرفا من قوله قتل الامير ان القاتل سياسة ومن قوله بن الوزير ابان عماله فهما من بدل الغلط لا بدل الاشتمال او شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل منه متشوفة الى البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في نحو هذين المثالين كما تبين وكتب ايضا قوله ومقتضاه ان ما للمبدل اي لمنوعه يجب ان يكون المتبوع فيه اي من بدل الاشتمال بحيث يطلق الا ان يمنع عنه ذكر التابع وكتب ايضا قوله بحيث يطلق قال ع اعلم ان بدل الاشتمال مع المبدل منه لا بد ان يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما مع ما في التركيب ولو كانت الافادة كالاولى على وجه الاجمال لان ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بانه ليس المراد بزيد من قولنا سر عمرو زيد نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى وبراد التابع ليس المراد انه مستقل عن المتبوع حتى يكون محكوما بل المراد انه يشعر بالمتبوع اي بتبوعه وانه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه ان المراد نسبة الفعل الى المتبوع غير ان المتكلم لم يصرح بذلك بخلاف نحو ضربت زيدا اي ضربك ضربت زيد احاره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رايت زيدا اخاه ورغبت به واستبعد الصفوري ان نحو هذا من بدل الغلط ومال الى انه من بدل الاشتمال والى انه لا يشترط في الاشتمال ان لا يصح الاستغناء عن المبدل منه ظاهرا وكتب ايضا قوله بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حاره بخلاف ركبت زيدا حاره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد يقتضي غيره مما يناسبه الركوب ليسند اليه كالحمار نهو يطلبه اجمالا بخلاف سر وكتب ايضا قوله اذا ضربت حاره اي او علامه كالخ السيد بان نحو جاف زيد اخوه كضربت زيدا حاره وقوله بدل غلط من اضافة المسبب الى السبب لا بدل اشتمال اي لعدم صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضي المبدل منه للمبدل وكتب ايضا بانفصاله اي ولا بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه لعدم كما زعم بعض النحاة خلافا لصاحب الخلاصة وجزم العصام من اطلاقه ان يكون الشرط

الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند الجليع لا التحقيقه ثم بدل البعض الخ اعترض على قوله الخ واما لا بد له منه فلزيادة التقرير والجواب بانه التقريب يستلزم الايضاح لا الخلو عنه ايضاح وتفسير ايما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام اي فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع من المفتاح ولم يتعرض الخ قال من الاطول سكت عن بدل الغلط لانه ليس من احوال المسند اليه لانه ذكر للمبدل منه سواء بطريق سبق اللسان او النسيان اما قصدا او دعا كما من قوله البدر الشمس هذا ان هو ليس بمسند اليه غير قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه اصلا او ترك بالمرة فترك ذكر البدل فاعرفه فانه بديع وقيق لبدل الغلط اي البدل لاجل الغلط او لقد ادرك الغلط او بدل الملوط اعني المبدل منه عبد الحكيم لا يبقى من فصيح الكلام اورد ان هذا اصنع من بعض اقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة اي وانما يكون فيه تفاوت بان تركب بعد صورة الغلط ملابسا منه وتوقعه الفصيح ثم ههنا اشكال قوي وهو انه لا يظهر فرق مهم بين بدل الغلط والمعطوف بيل حتى اجيز وقوع الثاني في الفصيح دون الاول فليحرر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف بيل بسبب تعلق القصد به اولا وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة الخ ما نصه قال ف الاطول بدل الغلط نوعان ما هو لسبق اللسان او النسيان وما هو لدعوى احدهما وايهام انه وقع غلط فيه بدر شمس حاشا ك بل عمدت الى بدر شبه انه مسبق به لسانك والثاني نحو من كلام البلغاء وهو معتمد الشراح وشرطه الترقي من الادنى الى الاعلى وهو الملغى عند المعطوف بيل ويسمى غلط قبلا واما المعطوف اي عطف النسق اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فيه امران الاول ان الجملة ليست من احوال المسند اليه ولا المعطوف بل من احوال العاطف اي المتكلم ولو اريد من الجملة اثره وهو كون الشيء معطوفا على المسند اليه كان ذلك حالا للمعطوف لا للمسند اليه الثاني ان مكان الظاهر تكرير الشيء بان يقال جاء شيء معطوفا الخ اذ لا معنى للامر هنا والجواب ان المراد من الجملة اثره كما ذكرت فلك هذا الامر وهو ان كونه معطوفا جار يجري النسب التي لا تكون الا بين شيئين فلما ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه فنيبه تعرض لاحوال المسند اليه من الجملة وانما عرف الشيء تنبيها على ان العطف لا يصح في كل شيء بل انما يعطف الشيء المستوفي للشروط قال للعهد الذهني اي جعل الشيء المصطلح فيما بينهم عاما صحة عطفه عند جميع سم وكتب ايضا قوله اي جعل الخ وقال ع الاولى ان يقال جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قوله انما عليه على نحو وانما الابدال منه اه وتفسير الشم اوقف نحو المسن

Copyrighting University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)